مؤسسات المجتمع المدني ودعم ثقافة الإدارة المحلية في ليبيا

د. خالد عمر مادي*

مقدمة

الإدارة المحلية مستوى من مستويات نظام اللامركزية السياسية والإدارية فحواها أن المواطن على مستوى القرية والمدينة والحواضر أدرى بمصالحه وحاجاته وهي كهيكل وتنظيم اقدر على تحقيق متطلباته من غيرها من الهياكل والمؤسسات السياسية الأخرى. ولذا فإن سياسة الحكم المحلى تعد له هدفا بمعنى إفساح المجال أمامهم للمشاركة في صنع القرار وكذلك وسيلة بمعنى تفويض سلطات المركز والحكومة لصالح المستويات اللامركزية المحافظات والبلديات والمحلات. وهذا الأمر بالضرورة يتطلب دعم ومؤازره من مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات التطوعية والخيرية (World Bank, 2009). ويتجلى إرساء الإدارة المحلية بتكوين المجالس المحلية في المحافظات والبلديات والمناطق والقرى والمدن، ويكون تجسيدها بصورة أعمق بوجود ضوابط قانونية وتشريعية تبين حدود وصلاحيات اختصاصات كل منها (عبد الوهاب، 2010: 63). ووفقاً لهذه القوانين يكون دور الحكومة محدداً بالإشراف والمتابعة والتمويل، والتأكد من أن الإدارات المحلية تقوم بدورها وتؤدى المطلوب منها وتنفذ المتطلبات والسياسات العامة حسب احتياجاتها وضمن حدودها وإمكاناتها المالية والبشرية. الأمر الذي يبرز دور مؤسسات المجتمع المدني في الاضطلاع بأدوار وبرامج وحملات من خلال تفعيلها لمفهوم الشراكة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية اللامركزية مؤسسات وهيئات المجتمع المدني (World Bank , 2009).

تهدف الدراسة إلى محاولة تلمس السياق السياسي والإداري الليبي من زاوية تفعيل دور الإدارة المحلية بمساندة مؤسسات المجتمع المدني في إطار مفاهيم أساسية هي اللامركزية، والإدارة المحلية ومؤسسات المجتمع المدني. كمحاولة لتسليط الضوء على مجالات ومآلات الدور لمشاركة مؤسسات المجتمع المدني في العملية السياسية في ليبيا مابعد ثورة فبراير. وفي ضوء تثبيت القاعدة الفكرية السياسية الليبية وهى دعم اللامركزية وتفعيلها. وبذا كان الاتجاه صوب اقتراب النظرة إلى الإدارة المحلية من جهة تفعيل مؤسسات المجتمع المدني بكونها هي الأكثر قدرة والأوسع ميداناً والأكثر إثارة لفحص وتبيان الحاجات والمتطلبات والاتجاهات المجتمعية والسكانية المحلية. وقبل هذا كله أن هذا الأثر والدور لن يكون فاعلاً إلا بالقدر الذي يقدمه كلاً

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة طرابلس .

من المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة نحو الأخذ بعملية التحول نحو اللامركزية. الأمر الذي سوف يؤثر على مدى فاعليه ودور مؤسسات المجتمع المدني حيال الوحدات المحلية، وفي ذلك يبرز التساؤل حول طبيعة الاهتمامات والنواحي التي يجب أن تحظى بالأولوية من قبل منظمات المجتمع المدني (المغيربى، 1996 : 104-139).

أولاً: سياق التطور السياسي الليبي

إن تطور ليبيا كوحدة إقليمية لا يعود لوجود سلطة مركزية عرفتها ليبيا بالرغم من تعرضه لسيطرة مختلفة منذ الأتراك مروراً بالايطاليين والبريطانيين، بقدر ما يعود إلى مراحل تطور اجتماعي واقتصادي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالواقع السكاني والاجتماعي والجغرافي. السياسة لا تزال غير واضحة في المجتمع ولا تعرف في الغالب بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي كما أن الغلبة تكون للاجتماعي على حساب السياسي بسبب ظاهرة القبيلة وهي بذلك تحول دون ممارسة سياسية واعية. ففي العهد التركي والايطالي ظلت الدولة معبر عنها بصورة القمع والجباية الأمر الذي أدى إلى ترحال العديد من القبائل والجماعات الليبية داخل أوطانها وحتى خارجها وصولاً إلى السودان والنيجر كما عرفت الحالة الليبية بقربها بظاهرة ما يمكن تسميته دول المخزن المختصة بالجباية والإتاوات والسلطة وحالات أخرى بعدم خضوع القبائل والجماعات للسلطة أو الدولة على حد سواء فقد عاشت أغلب المجتمعات الليبية طول العهد التركي منفصلة عن السلطة المركزية اللهم في بعض المراكز الحضرية إلا أن السلطة أعفت أغلب القبائل عن دفع الإتاوات مقابل قيامها بحماية طرق القوافل وعدم مهاجمة الحاميات التركية ومراكزها. وظل هذا ديدن السلطة حتى مع ظهور الحركة السنوسية التي تعالمت معها وعدتها واجهة لها في تثبيت أركان حكمها (حميدة، 1989).

أما العهد الايطالي فتم إغفال المجتمع والقبائل الليبية حتى من أبسط المتطلبات الحياتية واقتصرت مهام الدولة على تعزيز المهاجرين الايطاليين وبذا لم تخلق أي نخب أو جماعات له ارتباط بها واعتبرت المجتمع كأن لم يكن وبذا لم يستفيد الليبيون من الإدارة الايطالية عدا بعض النشاط العمالي عبر تجمع فئوي لبعض القطاعات العمالية نحو الأخذ ببعض مطالبهم المعيشية. ومع مجيء الاستقلال بداء نوع من التغير المجتمعي في ليبيا عبر النزوح نحو الاستقرار وبدأ الارتباط مع السلطة والدولة خاصة مع بداية تشكل الجهاز الإداري والمؤسسي، وكذلك بداء الأفراد والجماعات تتلمس نوع من الارتباط المصلحي نتيجة لتلك السياسات ترافق كل ذلك في بيئة

تسيطر عليها المعطاء القبلي والمناطقي تجسد ذلك في مجتمعات الأفراد مع بعضها في السكن عبر تكوين بيئة مجتمعية معبرة على خلفيتها المناطقية.

حملت مرحلة الاستقلال واقعاً مغايراً للمرحلة السابقة إذ لم تصمد المعالجة الدستورية الفيدرالية أمام التحديات السياسية والاقتصادية في ليبيا الحديثة. فسرعان ما اختارت القوى السياسية تحت ضغط الشارع إلغاء النظام الاتحادي وجعل ليبيا دولة موحدة، وفى الوقت الذي راهنت فيه القيادات السياسية بعد التحول على أن تكون الدولة ومؤسساتها منطلقاً لبناء المجتمع الواحد والاتجاه صوب تفعيل الدولة وهياكلها انزلقت البلاد إلى السلطة الفردية وحكم العسكر والنهج الدكتاتوري في حين كان يراد من الدولة وبناها ووحداتها المحلية أن تبعث في المجتمع قيما مشتركة وأهداف سياسية واجتماعية اقتصادية تجد من خلالها نفسها ودورها وفعلها، لكن هذا الأمر لم يقع.

حملت التحولات فيما بعد ذلك نهج الابتعاد عن المؤسسية الحقيقة وصار الديدن الأخذ بالرأي الواحد والنموذج المطروح يعبر عنه بكونه يمثل المطلب الأساسي لنجاح الدولة والمجتمع. واتضح فيما بعد أن ليبيا كدولة لم تفلح في هذا المطلب لضعفها في نواحيها الاجتماعية والسياسية ونظام حكمها المتذبذب فهي دولة واهنة وإن كانت في علاقاتها بالمجتمع تسلطية وقهرية. وفى الوقت الذي يجب التأكيد فيه أن شرعية الدولة نابع في أصلها من إجماع القوى السياسية في المجتمع فضلاً عن المجتمع الدولي بصيغتها القانونية. الأمر الذي تحتم عليه انفجار المجتمع تحت ضغط مطالب وحاجات وفساد. ومما لاريب فيه أن هذا الانفجار جاء بعدما افتقرت فيه البلاد والعباد لكل متطلبات بناء الدولة الحديثة والعصرية، وفي الوقت ذاته عجزت ولم تستطع المؤسسات السياسية والإدارية تفعيل وتكوين إدارات فاعلة تزامن كل ذلك مع وهن تعاظمت نتائجه السلبية بسبب الممارسات الخاطئة للقيادة السياسية السابقة. وبذا يمثل غياب المؤسسية في النظام السياسي الليبي جانب الوهن في جسده السياسي، فالبني والهياكل والمؤسسات ليست ديمقراطية بل هي تجمعات لقوى تدين بالولاء للسلطة السياسية الحاكمة، كما أن هذه البني والهياكل لا تنهض بعمليات سياسية ذات صلة حقيقة بالمجتمع كرسم سياسات التعليم والصحة والاقتصاد والرفاه بقدر ماهى تلبي رغبات السلطة المستبدة (داره، 2004 :113).

الأمر الذي أفضى إلى تمركز كل مقدرات الدولة في شخص واحد وزمرة قليلة وغيبت القوى السياسية والثقافية والاجتماعية في البلاد وتسللت هذه الفئة إلى المؤسسات الاقتصادية والإدارية وامتد نفوذها وسيطرت على كل مفاصل الدولة. فضاعت الفرصة على المجتمع الليبي في تدبير

شؤونه في وقت أصبحت مواطن القوة متجسدة في القبيلة والجهوية والشللية. واستدعت هذه البيئة من النظام السابق أن تتعامل معها من خلال مقاربات متأرجحة بسبب الخشية على دورها وشرعيتها ومصالحها، فأختصت للجانب الأمني الحيز الأكبر، فوراء كل تغير أو تبديل لشكل الوحدات المحلية بدمج أو توسع أو إلغاء مأرب ومآل .

وعلى الرغم من توسع شكل وهيكل توزيع السلطة خاصة في مجال الحدود والصلاحيات إلا أن أياً منها لم يحقق له أرضية تنموية أو تطورية واضحة وبارزة وبذلك ظلت مرتبطة بتبعية سياسية واعتمادية مالية بالرغم من التوسع الهائل للأجهزة الإدارية والتنظيمية. صحيح إن التوسع الأفقي للوحدات المحلية كان شاسعا لكن كل سياساتها واتجاهاتها حصرت بقيد ذاتي حيث نظرت إلى الشكل والنموذج وعلى أن الابتكار لا يتأتى إلا من طرف وشخص واحد وأن هذه الأجسام والهياكل لا يخول لها أن تسابق وتبتكر الحلول والإصلاحات خارج تصور صاحب النظرية والابتكار.

ولكن مع ذلك فإن النظام كان يراعى للوحدات المحلية من حيث قيمتها الإستراتيجية في هيكل السياسة الأمنية له، لأن تغيبها وترك التعويل عليها سيكون له باهض التكلفة عليه ولأنه يتسبب في خلق خروقات وتصدعات اجتماعية لا يرغب بظهورها. ومن هنا فإن التوافق وقدر من الانسجام الذي عاشته البلاد خلال الأربعة عقود الفائتة تحملتها الدولة والمجتمع ومن دون شك جاء بأثمان باهظة.

ثانياً: التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في ليبيا التي تتطلب استجابة من الإدارة المحلية والحكم المحلى

تحتاج الإدارة المحلية إلى أن تستجيب على نحو ملائم للتحديات التي تواجهها على الجبهات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وثمة توافق متزايد في الآراء بأنه لكي يتم ذلك في ليبيا يجب عليها أن تقوى وتنهض بمؤسسات المجتمع المدني، ويتطلب كبر وكثرة التحديات اعتماد مسالك سليمة للإدارة والحكم المحلي ولا يمكن أن يتحقق ذلك الإ في إطار تعزيز مفاهيم ديمقراطية حقيقة قابلة للتحقيق حتى تضمن التفاعل والقبول والنجاح. أن قوة أو ضعف الإدارة المحلية يتوقف على مجموعة من العوامل منها:

1 – درجة توافق الآراء بشأن المهام والصلاحيات التي تبنى عليها الادارة المحلية والتحديات التي ستساعد في التغلب عليها.

2 – مستوى الالتزام السياسي بغرضها وقيمتها.
3 – الدرجة أو المقدار الذي يعطي لها في هياكلها التنفيذية ومستوياتها وقواعدها بكونها جسم شرعي .
4 – قدرة الإدارة المحلية على الموازنة العلاقة بين السلطة المركزية والوحدات اللامركزية
5 – قدرة الإدارة المحلية على التأقلم مع التغيير وتقبل الأفكار الجديدة .

وبناءاً عليه فإن أي جهد يبذل لتطوير ثقافة الادارة المحلية والحكم المحلى في ليبيا يجب أن يركز على فهم واضح ومتفق عليه للتحديات التي تعتزم تلك البني تذليلها. ويجب أن يكون أول توافق الآراء يتم التوصل إليه متناولاً التحديات التي تواجه ليبيا في هذه المرحلة والتي تتطلب الاستجابة إليها عن طريق تطور مجال وأفق الادارة والحكم المحلي. ويكمن التحدي الشامل الماثل أمام ليبيا في كيفية وضع المواطن الليبي بثبات على مسار لا يمكن الرجوع عنه متجسداً في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وما يستتبع ذلك من مجالات أخرى كاستعادة الأمن والاستقرار والسلم والأمن الاجتماعي، وممارسة السلوك القويم والشفاف والمسؤول وكفالة النزاهة في الحياة العامة. إضافة إلى ما سبق هناك تحدي ماثل آخر هو كفالة التزام القيادة السياسية المقبلة بكل تطلعات المجتمع الليبي بالتداول السلمي للسلطة وهذه لوحدها كافية لوضعها بموازاة كل التحديات التي وردت آنفا.

ثالثاً: أدوار مؤسسات المجتمع المدني في دعم ثقافة الإدارة والحكم المحلي

يتطلب تفعيل الإدارة والحكم المحلي بروز دور داعم لمؤسسات المجتمع المدني ومن مقتضيات ذلك يتطلب تعزيز مطلب المسئولية المشتركة، وتعزيز المبادرات المجتمعية، ورفع قدرات المجالس المحلية، وتعزيز التنسيق بين المجالس المحلية، وتعزيز الاهتمام بالترتيبات الدستورية، وتعزيز الوظيفة الرقابية وتنظيمها، ودعم العملية الانتخابية، والشفافية.

تعزيز قيمة المسئولية المشتركة، من خلال بث الوعي لدى المواطن الليبي في المدن والقرى بأن المشكلات التي يعانون منها لا يمكن أن يتغلب عليها المجالس المحلية بمفردها، إذ أن كثير من المشكلات يمكن ويسهل حلها بالتعاون وتضافر الجهود بين القطاعات وقوى الجهات المحلية بما فيها التنظيمات التطوعية والأحزاب السياسية والمؤسسات المدنية. إن دور مؤسسات المجتمع المدني العمل على تعميق مبدءا المشاركة في الادارة المحلية بهدف تحقيق الديمقراطية المحلية (العلوانى، 2006). فمنطلق الإدارة المحلية يعتمد على مبدأ البناء من أسفل وذلك بان تجعل من تفاعل الجماعات المحلية نقطة الانطلاقة الأساسية لتفعيل المجتمع الليبي ككل، واللامركزية هي

الحالة أو الوضع الذي يعطى فيه حق المشاركة في صنع واتخاذ القرار بجميع مستويات الوحدات المحلية. كون أسلوب العمل يقوم على مبدأ توزيع السلطة واتخاذ القرار والصلاحيات بين السلطة اللامركزية وهياكل أخرى مستقلة تتواجد في المناطق والتجمعات السكانية. وبذا تتمثل المؤسسات المدنية نقطة تفعيل دور السلطات المحلية إضافة لإسنادها مهام سياسية وإدارية وتنموية تزيد من فاعليتها وتعزز حضورها وتحمل معها مسؤولياتها وصلاحياتها وبالقطع لتحقيق ذلك يتم عبر تفاعل المواطن مع مؤسسات المجتمع المدني.

تعزيز المبادرات المجتمعية، تسهم مؤسسات المجتمع المدني في تسليط الضوء على أهم المبادرات المجتمعية المحلية وإبرازها والتركيز عليها، وذلك في إطار الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لدى هذه المناطق والوحدات المحلية، نحو الأخذ بمطلب توفير جميع خدمات البنية الأساسية والاجتماعية والارتقاء بمستوى معيشة المواطن ومن شأن ذلك أن تسهم في تعزيز الشعور لدى هؤلاء المواطنين المحلين بدورهم وأن لهم حضور. أما أشكال وطريق تحقيق ذلك بالتوافق ولكي يتم ذلك يجب أن تقوى مؤسسات المجتمع المدني مما يتطلب بالضرورة فهم أهمية دور المؤسسات وتأثيرها في مجمل التفاعلات داخل وحدات الإدارة المحلية. إن من شأن التعاون بين المجالس المحلية ومؤسسات المجتمع المدني تحفيز المواطن نحو الأخذ بزمام المبادرات صوب إنشاء وإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يخفف العبء على كاهل الإدارة المحلية وتخفيف ضغوط مطالب التوظيف والتعيين في أجهزة الدولة إضافة إلى إمكانية قيام مؤسسات المجتمع المدني بتشغيل وصيانة مشروعات البنية الأساسية (هلال، وعبدالوهاب،2011).

رفع قدرات المجالس المحلية، من خلال الدعوة إلى المشاركة في تفعيل الهيئات التنفيذية والتشريعية وإرشادها نحو فهم أعمق لمشكلات هذه الوحدات المحلية وتحليل أسبابها. وأن تدفع بالمجالس الوحدات المحلية من مجرد هياكل إدارية تمارس أعمال روتينية يومية إلى وحدات خلق وإبداع وابتكار ومدعمة بقدرات تحليلية قادرة على تطوير الأطر والبرامج والسياسات لمناطقها ويتأتى ذلك بمشاركة حقيقة وفاعلة مع كل الأفرقة والأطراف القوى المحلية، وفى ذات السياق السعي لضرورة رفع مهارات العاملين بالأجهزة الإدارية في الوحدات المحلية.

تعزيز التنسيق بين المجالس المحلية، بمعنى السعي للتجانس والتنسيق والتعاون بين الوحدات المحلية على مستوى المنطقة وعلى مستوى البلدية والمحافظة، سواء كانت إدارات على مستوى الخدمة العامة وغيرها من الأجهزة. ناهيك عن أن العمل المشترك بين مختلف المستويات المحلية في المدينة والقرية ومؤسسات وممثلي المجتمع المدني سوف تضمن بلا شك تكامل الأطر والبني

المحلية مما يدفع نحو مزيداً من التعاون والتوافق فضلاً عن أن المطلوب ليس التوافق بين الإدارات والهياكل وإنما ضرورة العمل المشترك والأخذ بالآراء والرؤى التي ترفع من جودة الخدمة المقدمة وتعزز من حضور الهياكل المحلية وتطورها (قنديل، 2005).

تعزيز الاهتمام بالترتيبات الدستورية، فلقد تميزت المراحل السابقة لثورة فبراير وحتى منذ الاستقلال بضعف وعدم استقرار الترتيبات الدستورية وعدم وجود ضوابط دستورية تحكم علاقات وممارسات الأفراد والمؤسسات. ناهيك أن الدستور يتطلب توافقاً وطنياً في الآراء في مجمل القضايا في الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مما يشكل أساساً لبقاء أي ترتيبات مؤسسية مستقبلاً. والدستور يعد كذلك منطلقاً أساسياً لبسط سيادة القانون الأمر الذي يتطلب جهود حثيثة من قبل كل أطياف المجتمع الليبي من أجل تطوير قدرة وكفاءة المؤسسات السياسية والإدارية. ولكي نضمن الاستقرار والديمومة للدستور ويزداد قوة لابد أن يتم عبر إتباع نهج تشاوري وتشاركي يضم كافة الأفرقة والقوى والتيارات السياسية والمجتمعية، وتكون فيه مقدمة مصلحة المواطن قبل أي شيء. ودور مؤسسات المجتمع المدني ليس منوطاً بخلق توافق وطني حول أهم القضايا الخلافية وإنما دوره يزداد أكثر بعد إقراره واعتماده. فالدستور ليس نصوص قانونية تضمن ترتيبات مؤسسية وقواعد للحكم والإدارة وإنما يستتبع ويستلزم احترام أحكامه بمعنى ممارستها سلوكاً وعملاً، فضلاً عن دور مؤسسات المجتمع المدني على ضرورة تضمين الدستور الآليات التي تجسد مصالح المواطنين كوجود الأحزاب السياسية وخلق وتوفير النصوص التي تسعى لتطوير نماذج ثقافة التعددية وقبول الآخر.

تعزيز الوظيفة الرقابية وتدعيمها، فعالية دور مؤسسات المجتمع المدني في تحريك وتوجيه مسار العمل في هياكل الإدارة المحلية، ذلك أن كثيراً من الأجهزة الرقابية التابعة لإطار جهاز الحكومة والإدارات المحلية تخضع دائماً لضغوط الجهات الفاعلة والفاسدة وأحياناً لانغماسها وتورطها في تلقي المنافع الشخصية في علاقات ومصالح متبادلة مع قيادات الأجهزة الإدارية في الوحدات المحلية، وفى أوضاع كهذه ينتظر فيها أن تكون لها دور فعال في الرقابة على الجهاز الإداري والتنفيذي أو في دفع وتحريك وإصلاح الهياكل المحلية، ومن هنا فإن فعالية مؤسسات المجتمع المدني تظهر في تقويم أداء الجهاز الإداري المحلي في الوحدات الحكم المحلي، ومن خلال دعوات لإصلاح أنظمته وكشف ممارساته وتعريتها وإظهار صور القصور الإداري والتنظيمي، وهذا يتطلب أن يكون لمؤسسات المجتمع المدني مشاركة رسمية مما يعني تنظيمها وإعطائها الشرعية في قوانين الدولة (الطعامنة، وعبد الوهاب ،2005).

دعم العملية الانتخابية، أن التحدي الذي يواجه المجتمع والدولة في ليبيا اليوم هو القدرة على إدارة عملية الانتقال من مرحلة انتقالية إلى حكم ديمقراطي حقيقي وهو ما لن يتحقق إلا إذا تمكنت مؤسسات المجتمع المدني من ممارسه الفعل والدور بفاعلية على العملية السياسية، فالتحدي الذي يواجه ليبيا في المرحلة الانتقالية يتطلب تمكين الأفراد وتفعيل قدراتهم للاختيار والمفاضلة من خلال إيصال الأمين والكفء للمكان المناسب. وكذا العمل على تأمين وجود بيئة ملائمة وتحسين أفضل الظروف لمراقبة هيئات الأشراف على العملية الانتخابية بشكل يضمن حرفية عملها ونزاهتها، وعليه فالمطلوب إتاحة الفرصة لتعاون هذه المؤسسات وتعاضدها فيما بينها ومع الحكومة المؤقتة، وفى ذات الوقت أن هذا الدور لن يكون مؤثراً ولن يظهر دفعة واحدة وإنما يتطلب الاستمرارية في المراحل المختلفة للاستحقاقات القادمة وعلى مختلف المستويات لاختيار المجالس المحلية وبما يخدم الأهداف الكبرى للبلاد، ودورها في هذا الجانب متعدد – منها التأكيد على نزاهة المنافسة الانتخابية وإلا تكون تحت سيطرة فئة معنية أو قبلية معينة وإنما السعي والهدف إتاحة المزيد من الآراء والقوى المجتمعية، ودورها في كشف خلفيات ومأرب المتقدمين ونزاهتهم، ودورها في تقليل سيطرة وسلطة ونفوذ المال في السياسة بالدعوة لشفافية مصادر التمويل السياسي للأحزاب، والابتعاد عن سيطرة المناطقية والجهوية المحلية للناخب، ودورها في حشد الرأي العام للضغط والتأثير على المشاكل والظواهر التابعة للعملية الانتخابية، وفي الكشف عن الفساد في الدوائر الانتخابية، وأثرها على إقناع الناخبين بالذهاب للتصويت لصالح المرشح المؤهل (هلال، وعبد الوهاب، 2011).

الشفافية: وهي تتطلب السعي لنشر الوعي عبر فهم أعمق للمساءلة والشفافية وتفعيلها من خلال دور المواطن في إخضاع المسئولين المحلية للمساءلة المباشرة في وحداتهم الإدارية المحلية التي يخدمونها مما يعزز فاعلية وكفاءة الإدارة المحلية ويبعد شبح الفساد والاختلاس. والشفافية تعني التدفق الحر للمعلومات وسهولة حصول جميع المهتمين بالشأن السياسي العام بالمعلومات، ولا يقتصر معنى الشفافية على المعلومات التي تهم الإدارة المحلية وعملها، وإنما تشمل بشكل خاص المعلومات التي يحتاجها الأفراد وجميع المهتمين بالشأن العام. وإذا كانت المحاسبة والمساءلة أهم مسلمات نجاح الإدارة المحلية فإن الشفافية لا تقل عنها أهمية فالإدارة المحلية بحاجة إلى التمتع بمستويات عالية من الشفافية إذا ما أردت أن تنجح في إقامة نظام ديمقراطي يتسم بالمشاركة والفاعلية (السيد، 2006).

رابعاً: تعزيز دور الإدارة المحلية على الصعيد الوطني

يجب النظر إلى الإدارة المحلية في سياق تعزيز دور المواطن وتشجيعه على المشاركة الشعبية وتدعيمها في سياق إضفاء الطابع المحلى على مؤسساته ليس فقط من حيث مهامها وأهدافها بل وأيضاً من حيث سلوكها وقدرتها على تلبية احتياجات مواطنيها والتي بالضرورة يتم دعمها وإحياؤها بدعم مؤسسات المجتمع المدني فهي القادرة على إيصال الصورة والمطلب لكافة الشرائح في المجتمع عبر مضامين أهمها، إعادة تحديد مهمة الدولة وترسيخ أركان الحكم المحلي في البيئة المحلية، ويجب بادي ذي بدء الإشارة إلى أن تعزيز الإدارة المحلية والحكم المحلى يبدأ بتحديد ولاياتها وأهدافها ومهامها وما تواجه من تحديات ويجب أن يكون ذلك معيناً ومحقق لتطلعات المواطن الأمر الذي يتطلب مناقشات والاتفاق عليها بالتشاور والمشاركة لقطاعات عريضة من المواطنين، والذي يعد من أبرز أدوار مؤسسات المجتمع المدني، فمن خلاله نستبين ونستوضح سبل تحديد المسؤوليات وسبل التعاون بين القطاعات المختلفة، وبهذه الطريقة يكون الجميع قد شارك في تحديد مهام الدولة وإعادة فهم دور الإدارة المحلية في الرؤية المستقبلية كما إن إعادة تحديد شكل وطبيعة الإدارة المحلية بصورة مشتركة وشاملة لجميع الفئات والقطاعات تتيح فرصة أكبر لكل الفواعل في الدولة والمجتمع لطرح الرؤى والأفكار حول سبل إنجاح الإدارة المحلية.

كما إن إعادة تحديد مهمة الإدارة المحلية على صعيد تقديم الخدمات والأنشطة والمحافظة على الاستقرار بمعنى تحديد الدور ليس على الصعيد السياسي وإنما يتطلب إعادة النظر في الدور الذي تؤديه الإدارة المحلية اقتصادياً وإدارياً واجتماعياً والكيفية التي تربطهما بالمجتمع المدني والقطاع الخاص عبر المشاركة الكاملة في حل المشاكل ووضع الخطط والمعالجات وضرورة اعتماد نهج قائم على المشاركة ومن شأن ذلك أن يدفع نحو انسجام بين ما تقوم به وحدات الإدارة المحلية وما يتطلع إليه المواطن (شريف، 2004).

خاتمة

إن تحديد وتوصيف دور الدولة في ليبيا وعلاقاتها بالمجتمع يتطلب مواكبه وتغير نظره الدولة وتصوراتها حيال طبيعة وتفاعلات مؤسسات المجتمع المدني فهي لن تعد هياكل وبنى تمثل السلطة وتعبر عن موقفها بقدر ما هي توجه وتصحح مسارها وتظهر أخطائها مما يعد مؤشراً على استقلاليتها وتنظيمها مالياً وإدارياً وليست آلية من آليات النظام السياسي، وبذا فمن أهم شرائط نجاح حرية تكوين مؤسسات المجتمع المدني أن يكون تنظيمها بعيداً عن سيطرة الدولة مما يضفى عليها عنصر وروح المبادرة، الأمر الذي يتطلب أن يكون تدخل المشرع في تنظيم عمل

المؤسسات المدنية والطوعية ليس بصرامة شديدة إنما انحيازها لابد أن يكون صوبها وألا تكون وزارة الثقافة والمجتمع المدني معرقلاً لدورها وتحجيم حضورها وفعلها غير أنه في الوقت ذاته مازال مبكراً تقييم دور مؤسسات المجتمع المدني وأثره على دعم الإدارة المحلية بكون أن المرحلة لازالت انتقالية ولم يتم تثبيت فيه وترسيخ كلاً من نظام الإدارة المحلية ومؤسسات المجتمع المدني بصورة مستقرة وقارة قانونياً وعملياً مما يستدعي مزيداً من الجهد والدعم فمؤسسات المجتمع المدني تعد أهم وسائط تجسير الفجوة بين المجتمع والدولة من جهة وبين الفرد والحياة العامة وما تسهم به بصورة كبيرة وايجابية في مواجهة اللامبالاة والسلبية من جهة أخرى، إضافة لتعزيز ثقافة المشاركة مما يتطلب من الحكومة المؤقتة أن تبدأ في مسعى إعادة تكوين نفسها وإيجاد مكان لها من جديد في أجواء الربيع العربي بالنظر إلى منظومة الحكم برمتها وليس حصر نظرتها في مجال الإدارة المحلية والحكم المحلي ولابد من التأكيد بأن الإدارة والحكم المحلي لا يمكن أن تتطور في سياق منفصل مما يتطلب تضافر الجهود المبذولة مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات التطوعية والأهلية والأحزاب السياسية والقوى والتيارات الفكرية والشبابية.

المراجع:

1- السيد، مصطفى كامل، الحكم الرشيد والتنمية في مصر (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006).

2- الطعا منة، محمد محمود وسمير عبد الوهاب، الحكم المحلى في الوطن العربي واتجاهات التطوير (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005).

3- العلوانى، حسن، النظام المحلى الأسس النظرية: نماذج تطبيقية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006) .

4- المغيربى، محمد زاهي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا (القاهرة، مركز ابن خلدون، 1996).

5- حميدة، علي عبد اللطيف، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1998).

6- داره، محمد سالم، أطر المجتمع المدني في ليبيا، عرا جين (القاهرة: دار سما، 2004).

7- شريف، محمود "محرر"، اللامركزية ومستقبل الإدارة المحلية في مصر، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2004).

8- عبد الوهاب، سمير، اللامركزية والحكم المحلى، (القاهرة: جامعة القاهرة، وحدة دعم سياسات اللامركزية، 2010).

9- قنديل، أماني، دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف التنموية، (القاهرة: المجلس القومي للمرأة، 2005).

10- هلال، على الدين، وسمير عبد الوهاب، اللامركزية وتمكين المجتمعات المحلية، (القاهرة: دار الجلال للطباعة،2011).

11- World Bank. Decentralization Theatic Team, What is Decentralizatio, The (11 online Source Book on Decentralization and Local Government, 2009.